

## الجنود وأمناء المتاحف: تحديات الدفاع عن الممتلكات الثقافية في مناطق الصراع

### ملخص تنفيذي

- وضعت موجة الهجمات الإرهابية في السنوات الأخيرة على الآثار الثقافية في مالي والعراق وسوريا الدفاع عن التراث الثقافي على أجندة المهام الدبلوماسية. وأظهرت هذه الهجمات أن التراث الثقافي ليس إحدى الخسائر الجانبية للحرب ولكنه أحد الأهداف التي يتم التباهي بمهاجمتها. ونتيجة لذلك أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 24 مارس 2017 أول قرار من نوعه بشأن حماية التراث الثقافي.
- أحدثت هذه التطورات زخماً على الساحة الدولية لإطلاق مبادرات جديدة في هذا الشأن، ومن بين هذه المبادرات الجهود التي قادتها فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه التحديد في 2017 لإنشاء تحالف دولي لحماية التراث في مناطق النزاع، ويشار إليه بمختصر ALIPH.
- إذا كانت أجندة السياسات المعاصرة سلّطت الضوء على ضرورة منع تدمير الممتلكات الثقافية إلا أن هذه الظاهرة ليست غير مسبوقة، حيث تعرضت الآثار الثقافية على مدار التاريخ للهجوم. وظهرت فكرة حماية الممتلكات الثقافية في القرن الثامن عشر في أعقاب الثورة الفرنسية، واعتبر المفكرون السياسيون أن هذه الحماية هي واجب أخلاقي على الجميع.
- بزغت القواعد الدولية لذلك في أوائل القرن العشرين بصور معاهدة لاهاي الثانية في 1907 بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية، والتي ذكرت - لأول مرة - أهمية حماية الممتلكات الثقافية.
- شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية زخماً جديداً بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في 1946، واتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح في 1954.
- فيما يخص الوضع الراهن، فإن الفكرة وراء إنشاء التحالف الدولي لحماية التراث الثقافي هي إيجاد كيان صغير يتجنب المشكلات المعتادة التي تضرب المنظمات الدولية. ويهدف الصندوق إلى دعم البرامج التي تشمل "سلسلة حماية التراث كاملة" وهي: الوقاية من خلال التدريب وتنفيذ خطط الحماية في حالات الطوارئ، والحماية الطارئة أثناء الصراعات، وترميم الآثار وإصلاحها بعد انتهاء الصراعات.
- بالرغم من هذا الزخم الذي حدث مؤخراً إلا أنه لا تزال هناك تحديات بارزة ومنها موضوع التنظيم بين جميع الجهات المعنية، والصدام الثقافي بين القائمين على المتاحف والمسؤولين عن العمليات العسكرية، ومدى قابلية الإطار القانوني للتطبيق في البيئة الأمنية القائمة، وأخيراً التعقيدات العملية المرتبطة بالدفاع عن الآثار الثقافية في مناطق النزاع.
- بالنسبة للتنظيم والإدارة، تستطيع منظمة اليونسكو النهوض بدور مركزي في التنسيق ولكن لا تزال مواردها متواضعة في هذا الشأن. وتنشط العديد من المنظمات غير الحكومية ومنها اللجنة الدولية للدرع الأزرق ومنظمة نداء جنيف في هذا المجال، ولكن وجود العديد من المبادرات المتوازية على مستوى جمع التمويل يثير التساؤل حول المخاطر المرتبطة بالتكرار والإزدواجية التي لا داعٍ لها في الجهود وإهدار الموارد المالية.
- الشراكة مع القوات المسلحة لها أهمية بالغة، ولكنها لا تزال صعبة بسبب الاختلافات الثقافية العميقة بين هذين العالمين. وأثبتت المبادرات الرامية للتدريب وزيادة الوعي بين القائمين على المتاحف والمسؤولين عن العمليات العسكرية فاعليتها، ولكن ينبغي تعزيزها.
- فيما يخص المعايير الدولية، هناك العديد من القوانين الدولية لحماية التراث، ولكن تمت صياغتها بطريقة تنطبق على سيناريوهات لا تتوافق تماماً مع بيئة العمل في الوقت الحاضر. فبحسب ما يتبين من الصراعات الحالية في مالي والعراق وسوريا، فإن أشد التهديدات حالياً مصدرها الأطراف من غير الدول والمنظمات الإرهابية؛ وهذه الجماعات لا تعترف أصلاً بالمعايير والقواعد الدولية.
- لهذا فإن تحقيق الكفاءة في حماية التراث الثقافي يقتضي دمجها في المراحل الثلاث الرئيسية لجهود إرساء الاستقرار وهي: قبل الصراع وأثنائه وبعده. وينبغي أن يكون إنشاء منظومة للتنظيم بهدف تيسير التنسيق بين القوات العسكرية والسلطات المحلية والمتاحف والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هو الأولوية الأولى. وكذلك ينبغي أن يصبح تدريب القوات العسكرية وقوات الأمن المحلية على وضع حماية التراث الثقافي في الحسبان قبل الصراع وأثنائه وبعده إحدى القواعد المتبعة التي تكفل تطبيقها قوات مسلحة وطنية بدعم ومساعدة من الأطراف المعنية ومنها أمناء المتاحف.